هيئة الكتاب تصدر (السكان والتربية والتنمية.. جدلية العلاقة)

■ صنعاء / سبأ :

صدر حديثا عن الهيئة العامة للكتاب بصنعاء" كتاب "السكان والتربية والتنمية.. جدلية العلاقة" " الجزء الثاني ضمن سلسلة من الدراسات الثقافية للباحث الدكتور عبد الجليل عبد الغني الخرساني.

وتناول الكتاب الذي ضم بين دفتيه 344 صفحة من القطع المتوسط وبإخراج فني متميز، بالدراسة والتحليل والبحث القائم على المعايير العلمية السكان والتنمية المكون من جزءين وجدلية العلاقة بينهما، وآلية استغلال العنصر البشري الذي يعتبر القوة الأساسية في عملية التنمية والنهوض بالمجتمعات.

ويتوزع الكتاب على 4 فصول ، يتناول الفصل الأول البعد الزماني والسكان والنظرية السكانية واتجاهاتها السكانية الكلاسيكية والحديثة، المعاصرة، وكذا تحليل الاتجاهات والبنية السكانية والحراك السكاني.

فيما يتناول الفصل الثاني التربية والتعليم، الاتجاهات النظرية والتربوية والتعليمية، الإنسانية الدينية، الواقعية، العقلية، الطبيعية، القومية، السيكولوجية، والديمقراطية، التربوية المعاصر، والتربية من أجل الاقتصاد ومفاهيمها وأبعادها التربوية والتعليمية".

وركز الفصل الثالث على التنمية والاتجاهات النظرية للنمو الاقتصادي والتجاري، ورأس المال البشري والأسس النظرية".. واستعرض الفصل الرابع " الاتجاهات النظرية التنموية، والتنمية البشرية المستدامة، وتحليل الاتجاهات النظرية لنظريات التنمية البشرية، المصادر والمراجع".

نظمتها جمعية رعاية الأسرة بالتعاون مع مؤسسة يمان للتنمية الصحية

ورشتا عمل للقيادات الدينية حول مفاهيم الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بأمانة العاصمة وصنعاء

نظمت جمعية رعاية الأسرة اليمنية بالتعاون مع مؤسسة يمان للتنمية الصحية وبمشاركة 60 من الخطباء والمرشدين الدينيين في أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء ورشتي عمل خاصتين بالقيادات الدينية حول مفاهيم الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة .

صحيفة 14 أكتوبر التقت خلال فعاليات الورشتين بعدد من المنظمين والمشاركين واستطلعت آراءهم حول أهمية عقد هذه الورش والدور المأمول من القادة الدينيين القيام به في تعزيز الوعي المجتمعي حول الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.. والى التفاصيل:

لقاءات / بشير الحزمي

الشيخ محمد مساعد العرشاني نائب مدير عام مكتب الأوقاف والإرشاد بمحافظة صنعاء قال : هذه الورشة هي في غاية الأهمية كونها بمثابة توعية للخطباء والمرشدين.

وأضاف لقد كان من الواجب على المتبنين لعقد مثل هذه الورش من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والدولة أن يكثفوا منها وان تكون بصورة مستمرة بحيث تستوعب أعداداً كبيرة من الخطباء والمرشدين لأن هناك في محافظة صنعاء ما يزيد عن 3 آلاف خطيب يتوزعون في مختلف المديريات ويحتاجون لعقد مثل هذه الورش .

واستطرد قائلا : ما سمعناه من أصحاب الرأي في موضوعات الورشة مهم وخطير ويتطلب من الخطباء والوعاظ أن يتبنوا طرحه في خطابهم الديني لان ترك الناس ينجبون دون تنظيم للنسل يفاقم من المشكلات التنموية التي تعانيها بلادنا ويتأثر بها كل فرد في المجتمع.

الحرازي: سننفذ 14 ورشة عمل في مختلف المحافظات للتخفيف من الوصمة الدينية ضد وسائل تنظيم الأسرة

وأكد العرشاني أن الخطيب له دور كبير جدا فهو ثقة في قريته وفي المسجد الذي يخطب فيه والناس يستمعون إليه و يأخذون منه كلاما مسلما ، و عندما يتبنى طرح هذه القضايا في خطابه الديني ويمحورها في عناصر ويدعمها بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة ستكون لها نتائج طيبة وآثر كبير في سلوك الناس وهو ما يتعين عليه القيام به..داعيا إلى تعزيز التواصل والتنسيق بين مختلف القنوات التوعوية والجهات ذات العلاقة لمواجهة ما يعتري هذه القضايا من تحديات وغرس التوعية الحقيقية في موضوع الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة.

مواجهة الشائعات

من جانبه أكد المدير التنفيذي لجمعية رعاية الأسرة اليمنية نبيل العماري أهمية دور القادة الدينيين والخطباء والمرشدين في تعزيز وعي المجتمع حول مجمل القضايا السكانية وفي مقدمتها قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

وقال إن الجمعية تعول على خطباء المساجد الكثير في تعزيز وعي المجتمع ومواجهة الشائعات والمفاهيم الخاطئة حول استخدام وسائل تنظيم الأسرة ..موضحا أن اليمن تعاني من تحديات وإشكاليات سكانية كبيرة ونسبة نمو عالية في وفيات الأمهات والمواليد وجميعها تستدعي الوقوف بجدية أمامها وتكاتف كل الجهود لمواجهتها وفي طليعتها قنوات التوعية المختلفة .

متطلعا إلى دور ايجابي لمنبر المسجد في نشر الوعي الصحي والسكاني في أوساط المجتمع .

تصحيح المفاهيم الخاطئة

مديرة البرامج والمناصرة بجمعية رعاية الأسرة اليمنية أفراح القرشي أكدت من جهتها أهمية عقد هذه الورشة لتسليط الضوء على قضايا السكان والتنمية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بالاستناد إلى الكتاب والسنة .

وقالت إن الورشة تهدف إلى التعريف بالمفاهيم العامة عن الصحة الإنجابية وأهمية تنظيم الأسرة والوسائل المستخدمة وأثرها على وفيات الأمهات والأطفال ، بالإضافة إلى تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة حول الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والحمل المبكر وزواج الأطفال، بما في ذلك إيضاح الصورة الصحيحة والفوائد من تنظيم الأسرة ، وتوضيح أهمية دور الخطباء والمرشدين في رفع مستوى الوعي المجتمعي حول الصحة الإنجابية.

وأوضحت أن الورشة ستساهم في تعزيز معارف المشاركين حول قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة من خلال ما يتداول من أمثال شعبية تعكس مستوى الوعي المجتمعي وقناعته حول هذه القضايا المهمة، منوهة بما ستخرج به الورشة من مخرجات متوقعة تتمثل في إعداد الرسائل الرئيسية حول المباعدة بين الولادات وتنظيم الأسرة ، بالإضافة إلى الخروج بخطب نموذجية وخواطر دعوية ودروس مسجدية تتناول قضايا وموضوعات الورشة.

■ إبراهيم الحرازي

■ أفراح القرشي

■ نبيل العماري

برنامج يشمل مختلف المحافظات

بدوره قال مدير التسويق والاتصال بمؤسسة يمان للتنمية الصحية إبراهيم الحرازي إن تنفيذ هذه الورشة يأتي في إطار برنامج تدريبي يشمل تنفيذ 14 ورشة عمل مماثلة في مختلف محافظات الجمهورية تستهدف القادة الدينيين والمرشدات الدينيات للتخفيف من الوصمة الدينية ضد وسائل تنظيم الأسرة .

وأضاف أن المؤسسة بصدد تنفيذ حملة توعوية من خلال وسائل الإعلام المرئية والسمعية لتعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر النمو السكاني وأثره على التنمية ، وأهمية استخدام وسائل تنظيم الأسرة للتقليل من نسبة النمو السكاني المرتفع والمعدل العالي لوفيات ومراضة الأمهات .

قضايا مهمة

العماري: نعول على خطباء المساجد مواجهة الشائعات والمفاهيم الخاطئة حول استخدام وسائل تنظيم الأسرة

ويقول مدير مكتب الأوقاف والإرشاد بمديرية السبعين بأمانة العاصمة محمود حسن المختار أن عقد هذه الورشة مهم جداً لما تعانيه بلادنا من كثافة سكانية مرتفعة وفقر وتدهور في الاقتصاد وارتفاع معدلات المراضة والوفيات في أوساط الأمهات نتيجة مضاعفات الحمل والولادة.

وأوضح أن الخطباء والمرشدين لهم الأثر الكبير في توعية المجتمع حول هذه القضايا المهمة من خلال المنبر والمحاضرات الدينية في المدارس والمعسكرات بالاستناد إلى الرؤية الشرعية المنبثقة من الكتاب والسنة .

متوقعا أن تحقق الورشة نتائج ايجابية من خلال قيام المشاركين بدورهم التوعوي في مواقع عملهم وأيضا من خلال قطاع الإرشاد بوزارة الأوقاف ومكاتبها في المحافظات والمديريات بالتعميم على خطباء المساجد للقيام بدورهم في التطرق لهذا الموضوع المهم في خطابهم الديني.

وقد تناولت موضوعات الورشتين اللتين درب فيهما الدكتور عبد السلام العاقل جملة من القضايا المهمة حول الصحة الإنجابية والتحديات السكانية ومؤشرات الوضع الحالي وقياس وعي المشاركين حول مجمل تلك القضايا.

وكيل وزارة المياه والبيئة لشئون المياه يتحدث لـ 14 أكتوبر :

الوضع المائي في اليمن مشكلة حقيقية والدولة كانت وما تزال عاملاً مساعداً في استنزاف المياه

قال المهندس توفيق عبد الواحد الشرجبي وكيل وزارة المياه والبيئة لشئون المياه إن الوضع المائي في اليمن يمثل مشكله حقيقية في الوقت الراهن حيث توجد شحة في المياه في البلد بشكل عام لان بلادنا ليس فيها أنهار وتعتمد كليا على مياه الأمطار والمياه الجوفية ، ومن المعلوم أن بلادنا من أقل البلدان في الإقليم المطري يتراوح الهطول المطري سنويا بين 700-50 مل متر وهي نسبه ضئيلة جدا تكاد تكون من أقل النسب العالمية . وفي الأصل عندنا مشكلة في كمية المياه المتوفرة ومن ثم طبيعة الاستخدامات المصاحبة للأنشطة السكانية في الفترة الماضية فأقمت المشكلة بشكل كبير.

لقاء / بشير ...

وأوضح إن الوزارة قامت بإعداد وثيقة متكاملة حول قضايا المياه والبيئة في اليمن لتقديمها إلى مؤتمر الحوار الوطني ، داعيا إلى انتهاز فرصة التغيير الحاصل في البلد والخروج من مؤتمر الحوار الوطني بمعالجات تحدد هوية البلد الاقتصادية وتضع قضية المياه في الأولويات الوطنية. .

وقال أن كمية المياه لمختلف الأنشطة في اليمن تقدر الآن بحوالي 3600 مليون متر مكعب في السنة وهذه النسبة لا تجد تغطية تتجاوز 2400-2300 أي أننا نعاني من عجز مائي سنوي في الأحواض يقدر بمليار ومائتي مليون متر مكعب وتتناقص المياه في جميع الأحواض الجوفية ما بين 3 أمتار إلى 8 أمتار وهذا يعني هبوطا سريعا في الأحواض المائية سنويا ، حيث كان من المفترض أن لا يتجاوز سنتمترات. وهذه مشكلة حقيقية و يؤدي إلى التأثير على حصة الفرد من المياه التي لا تتجاوز في اليمن 120 مترا مكعبا في السنة وهو من أقل المعدلات الإنسانية في العالم ، فخط الفقر المائي هو ألف متر، مشيرا إلى أن الزيادة السكانية والاستنزاف الجائر للمياه هما من الأسباب الرئيسية لما نعانيه من مشكلات وتحديات في المياه.

80 % من المياه للري الزراعي

وأوضح أن الأنشطة الزراعية تستهلك من -80 90% من إجمالي الموارد المائية المتاحة للبلد وتساهم بـ12% من الناتج المحلي العام بينما كانت في عام 1970م تستهلك أقل من 20% وتساهم بـ 65 من الناتج المحلي العام ، وأن بقية النسبة الآن تذهب لمياه الشرب والاستخدامات المنزلية والأنشطة الصناعية وغيره، وأن النسبة العالية التي تذهب لري المزروعات للأسف الشديد كفاءة الري متدنية ولا تكاد تتجاوز 40% من نسبة كفاءة الري لكافة المزروعات ، وأيضا اليمن هي من أعلى البلدان في معدل التبخر وهذا أيضا يؤدي إلى مشكلة إضافية عندما يتم الري بالغمر ويتم تبخر المياه تسيء أيضا لخواص التربة وتؤدي للتملح .

قضية معيشية

ولفت إلى وجود برامج تنفذ في إطار الإدارة المتكاملة للمياه لمتابعة الحفر غير المرخص والحفر العشوائي وتسجيل حقوق المياه وعمل أنظمة (جي بي أس) على الحفارات لمراقبة حركتها بين الأحواض وضبط أسواق المياه وغيرها من القضايا المهمة ، وكلها أنشطة تعمل على محاصرة المشكلة والحد منها . غير أن المشكلة الرئيسية تكمن في مكان آخر وهو أن قضية المياه في الأساس قضية معيشة بالنسبة للسكان وقد لاحظنا أنه في المناطق الريفية التي تشكل أحواض المياه الأساسية وتنتج القات لا توجد فيها بدائل اقتصادية ، لأن السكان فيها يعتمدون على المياه ويحولون الثروة المائية إلى ثروة مالية .

عامل مساعد لاستنزاف المياه

واوضح أن الدولة طوال الفترة الماضية وما تزال إلى اليوم عاملا مساعدا في استنزاف المياه ، لأن الحفار يدخل من المنفذ بدون جمرك ومطلوب من وزارة المياه والبيئة والسلطة المحلية أن تطارده في شوارع صنعاء وتعز بالأطقم العسكرية وهذا كلام غير مقبول ولا طبيعي . ولا توجد اية بدائل مقبولة للاقتصاد الريفي إطلاقا ولم تتدخل الدولة للبحث عن بدائل مقبولة لسكان الريف وبالتالي ليس أمام السكان سوى الزراعة ومن خلال إحضار حفار وحفر أبار، وعندما تدخلت الدولة لم تتدخل في سوق الاقتصاد بل تدخلت في سوق السياسة حيثما يتطلب أن المزارع يطلب حفر بئر يحفر له بئر وحيثما يتطلب انه يصرف له مضخة كان يصرف له مضخة وحيثما يتطلب أن الجمارك والرسوم وغيره تكون منخفضة كانت منخفضة وكان بنك التسليف الزراعي يقدم قروضاً ميسرة لشراء المضخات وأنابيب توزيع المياه . وفي حين إذا كان اعتبر أن المياه مورد حقيقي من موارد البلد كان التدخل في مكان آخر في التغليف والتعليب والتسويق وشراء المنتج من المزارع وتصديره والحفاظ عليه من موسم إلى آخر ومن هنا كانت القوانين مساعدة على الاستنزاف ، مؤكدا تعرض معظم الأحواض المائية لاستنزاف كبير هائل وغير مدروس وذلك بسبب ارتفاع الطلب على المياه للأغراض الزراعية .

تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمياه سيساعد على الحد من أزمة المياه وتأجيل الكارثة

تدخلات ممكنة

وأشار إلى وجود أنشطة يمكن للدولة أن تتدخل من خلالها للحد من الاستنزاف الجائر للمياه للأغراض الزراعية وهي واردة في الإستراتيجية الوطنية للمياه وهي توفير أدوات موفرة ترفع كفاءة الري للمزارعين وإلغاء القوانين المساعدة ، وأن تراقب كافة الآبار بما فيها التابعة للدولة وأن تضع عليها عدادات وتراقبها وفرض رسوم من عائدات الاستخدام لصالح تنمية المورد ، مؤكدا أن الحلول والمعالجات لمشكلة المياه في بلادنا ممكنة.

■ توفيق عبد الواحد الشرجبي

إستراتيجية حبر على ورق

وقال إن تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمياه والتي تم إعدادها عام 2005 وتم تحديثها عام 2012 والتي شخصت المشكلة وحددت أوجه الحلول والمعالجات وطرحت الكلف اللازمة لذلك وحددت التزامات المانحين والحكومة ستكون عاملا مساعدا كبيرا جدا للحد من أزمة المياه وإطالة عمر الأزمة على الأقل وتأجيل الكارثة إلى أزمنة بعيدة جدا .

وأعرب عن أسفه لعدم وفاء الحكومة والمانحين بالتزاماتهم تجاه تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمياه والإبقاء عليها حبراً على ورق دون تنفيذ . مشيرا إلى أن موازنة قطاع المياه في إطار الموازنة العامة للدولة أقل من 1% ، موضحا أن العلم والتكنولوجيا تتقدم وبالإمكان إيجاد حلول ملائمة ،وأنه إذا ما طبقت هذه الإستراتيجية سيكون الوقت ملائما لتحقيق ذلك.

عنصر رئيسي

وأكد أن المياه تمثل عنصرا رئيسيا في كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وقال إن الحكومة لم تعتبر المياه موردا اقتصاديا ولم تعرها أي اهتمام وهو ما ساهم في هدرها بشكل كبير، مشددا على ضرورة إعادة التوزيع الديموغرافي للسكان لتحقيق التوازن المائي في الأحواض من خلال تنمية المناطق الساحلية وإعادة توزيع الخدمات وعدم تركيزها في المدن الرئيسية لتخفيف الضغط على المدن .

الإعلام مقصر

وقال إن الإعلام في بلادنا لم يعط اهتماما كافيا لقضية المياه وما تواجهه من تحديات . داعيا وسائل الإعلام إلى الاضطلاع بمسئوليتها الوطنية وإعطاء مساحة كافية لقضية المياه وأن تعمل على تعزيز الوعي لدى صناع القرار والمجتمع بأهمية المياه والتنبه للخطر المتمثل بشحة المياه قبل أن تقع الكارثة .